التحرير الفلسطينية، ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني؛ وصول الليكود الى السلطة في اسرائيل، وتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد؛ الخروج الفلسطيني المسلح من لبنان ؛ ثم بدء تعثر التنسيق الاردني ـ الفلسطيني؛ وعودة حزب العمل الاسرائيلي للاشتراك في السلطة مناصفة مع الليكود؛ وما أُنجز من وقائع جديدة على ارض الضفة الغربية والقطاع.

واذا كان الموقف الصهيوني التاريخي من الشعب الفلسطيني، عند اصطدامه بالكم السكاني العربي في الضفة والقطاع، وبحقيقة الاستيلاء الاسرائيلي على كل فلسطين، وبتعثر محاولات تسوية الصراع (حسب الفهم الاسرائيلي)، لم يسمح باعطاء مواطني الضفة والقطاع، الا قدراً من ادارة شؤونهم المدنية، تحت الحكم العسكري الاسرائيلي غير المباشر، على شكل حكم «اداري» ذاتي (او ادارة ذاتية)، وهو ما يشكل مضمون عملية الاحتواء السياسي الاسرائيلية لمواطني الضفة والقطاع، فان المتغيرات التي ظهرت مع تطور الصراع، منذ العام ١٩٦٧، دفعت الى اختلاف الوسائل والاساليب، التي تتبعها سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، في تطبيقها لذلك المضمون، من فترة الى اخرى. وعلى ذلك، يمكن التمييز بين اربع مراحل اساسية، متعاقبة، في المحاولات الاسرائيلية، لتمرير عملية الاحتواء السياسي في الضفة والقطاع.

المرحلة الاولى، واستمرت منذ بداية الاحتلال وحتى حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، وخلالها سعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي العسكري الى تطبيق الحكم «الاداري» الذاتي على مواطني الضفة والقطاع، باسلوب مباشر، وذلك بتنمية المؤسسات البلدية كقيادات محلية سياسية لسلطة حكم «اداري» ذاتي. ثم اعقبتها المرحلة الثانية، والتي استمرت حتى صعود حكومة الليكود الى السلطة في اسرائيل (أيار ـ مايو ١٩٧٧)، وهي بمثابة مرحلة انتقالية، حيث تذبذبت فيها سياسة الاحتواء الاسرائيلية بين الاستمرار في السعي لتطبيق الحكم «الاداري» الذاتي، باسلوبه المباشر، وبين محاولة فرضه باسلوب غير مباشر، من طريق توسيع نطاق الادارة المدنية في الضفة والقطاع، على امل ان تنبثق من الادارة المدنية هذه قيادات محلية «سياسية» تستطيع ان تتفاوض مع اسرائيل على قضايا سياسية في المستقبل. ثم جاءت المرحلة الثالثة، والتي استمرت طيلة حكم الليكود (حتى تموز ـ يوليو ١٩٨٤)، والتي اصبح فيها مشروع الحكم «الاداري» الفعلي للادارة المدنية، كخطوة اولى نحو تطبيق الحكم «الاداري» الذاتي. واخيراً، اتت المرحلة الرابعة بعد تولي شمعون بيرس رئاسة حكومة الائتلاف الوطني (على اساس اتفاق تناوب استلام السلطة بين حزبي العمل والليكود)، وفيها اتجه السعي الاسرائيلي نحو تطبيق الحكم «الاداري» الذاتي من جانب واحد، اي بدون ان يكون ذلك ثمرة لاتفاق مع القيادات المحلية في الضفة والقطاع.

المرحلة الاولى: تنمية المؤسسات البلدية، كقيادات محلية

في اطار الرفض العربي لعقد صلح مع اسرائيل بعد حرب العام ١٩٦٧، وبروز دور المقاومة الفلسطينية، كطرف مؤثر في مجريات الصراع، ونظراً لوجود كم سكاني عربي ذي كثافة عالية في الضفة والقطاع، وغياب افق تسوية لمشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، اضافة الى ظهور صراعات حادة فيما يتعلق بموضوع المناطق المحتلة ومستقبلها بين القوى السياسية المكونة لحكومة الائتلاف الوطني الاسرائيلية[٤]، نفذت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي سياستها، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق ما يقتضيه الامر الواقع. وهي السياسة التي أملاها موشي دايان، بوصفه وزيراً للدفاع والمسؤول عن المناطق المحتلة، وفحواها انه ليس هناك ضرورة ملحة لايجاد حل نهائي